النشرة الربعية الثانية

أبريل - يونيو 2024

تطورات حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات في المغرب

تميز الربع الأخير من عام 2023، بقيام المعهد المغربي لتحليل السياسات بتطوير دراسة ميدانية بشكل مفصل بهدف تقييم وضع حرية التعبير وحق الوصول إلى المعلومات في المغرب.

وتأتي هذه الدراسة في إطار مشروع "حرية التعبير"، والذي يشكل شراكة بين منظمة إنترنيوز والمعهد المغربي لتحليل السياسات (MIPA)، والمنتدى المغربي للصحافيين الشباب (FMJJ).

وفي هذه النشرة سنعرض الجزء الثالث من النتائج التي خلصت اليها الدراسة.

رابط الدراسة

في هذه الدراسة اعتمد المعهد المغربي لتحليل السياسات على المنهج الكمي والنوعي لرسم صورة شاملة عن الوضع الراهن ولقياس آراء المواطنين بصفة كمية فيما يخص حرية التعبير والحق في الولوج الى المعلومة في المغرب.

عينة الدراسة الكمية

1645 شخص

51 % إناث ذكور 49 %

محاور الدراسة

- حرية التعبير
- الوصول إلى المعلومة أثناء الأزمات
- الحق في الحصول على المعلومات

تقديم:

تهدف هذه النشرة إلى تقديم نتائج الرصد الذي تم إجراؤه بين شهر أبريل ويونيو 2024، بهدف جمع المعلومات المتعلقة بموضوعين رئيسيين: حرية التعبير والوصول إلى المعلومات. وقد تم تنفيذ هذا الرصد في إطار مشروع "حرية التعبير" بإشراف منظمة إنترنيوز بالتعاون مع المعهد المغربي لتحليل السياسات والمنتدى المغربي للصحفيين الشباب.

وتهدف النشرات الربع سنوية الصادرة عن هذا المشروع إلى إبقاء القراء على اطلاع دائم بشأن كل التطورات أو النقاشات البارزة في هذه المجالات في السياسة المغربية طوال مدة تنفيذ المشروع (2023-2024).

خلال هذا الربع الثاني من عام 2024، تم جمع وثائق تشمل مقالات وبيانات صحفية وتقارير ومشاريع قوانين ذات صلة بحرية التعبير والحصول على المعلومات في المغرب.

ولضمان تغطية شاملة ودقيقة، تم الاعتماد على مصادر متنوعة للبيانات بالعربية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية. وشملت هذه المصادر الصحف الوطنية والعالمية، والمواقع الإلكترونية لمنظمات حقوق الإنسان الدولية، فضلا عن المواقع المؤسسية الدولية والوطنية.

لمحة عن نتائج الدراسة الميدانية - الجزء الثالث

محور حرية التعبير

معرفة القانون المتعلق بالصحافة والنشر

76٪ من المشاركين لا يعرفون القانون 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر في المغرب، مما يشير إلى نقص كبير في الوعي بهذا القانون. بينما يعرفه 12٪ سطحياً، و10٪ بشكل متوسط، و2٪ فقط يعرفونه جيداً

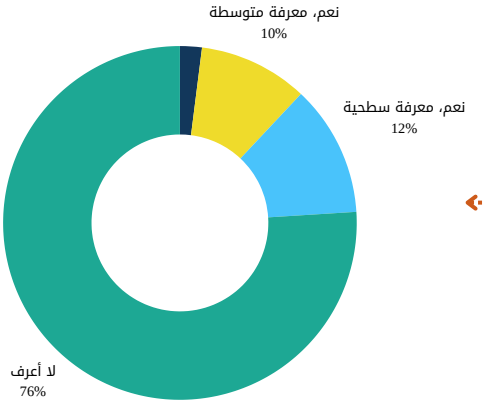

الثقة في قدرة القضاء على حماية حرية الرأي والتعبير

حول ثقة المشاركين في قدرة القضاء على حماية حرية التعبير، أبدى 50٪ عدم ثقتهم، بينما يثق 21٪ فقط في قدرته على الحماية، و 5٪ يعبرون عن ثقة كبيرة، في حين أن 31٪ ليس لديهم أي ثقة، و11٪ لا يعرفون موقفهم.

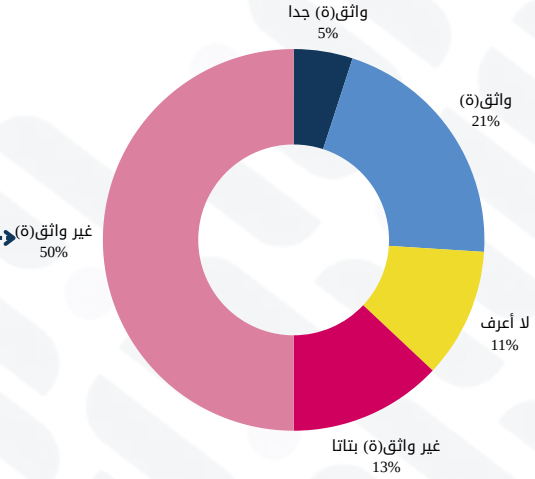

حق انتقاد الحكومة

يوافق 8% من المواطنين المغاربة بشدة على حق انتقاد الحكومة، بينما يوافق 30% منهم على ذلك. و36% من المشاركين لا يوافقون على هذا الحق، في حين 14% لا يوافقون عليه بتاتاً.

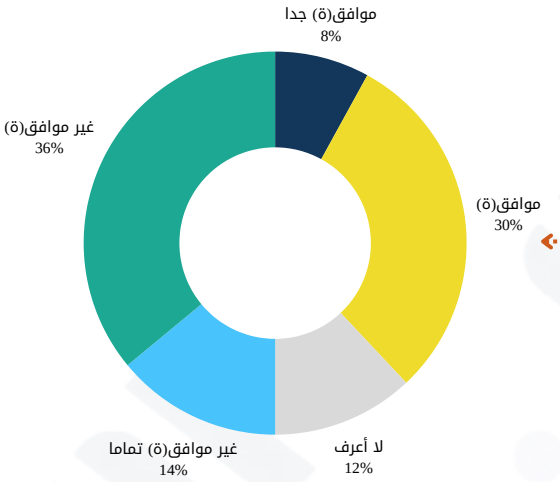

شملت هذه الدراسة الميدانية أيضا مقابلات نوعية تضمنت عينة تراعي المساواة بين الجنسين والتنوع الاجتماعي والاقتصادي حيث تم تم استخدام تقنية المقابلة المتعمقة مع أسئلة شبه منظمة.
ومن ضمن أبرز ما تضمنه حوار مع أحد المشاركين من مدينة الدارالبيضاء:

لا يمكن أن تصرح بشكل مباشر على الأمور التي لا تعجبك، هذا من جهة، من جهة أخرى حتى في التنشئة الاجتماعية وفي التربية، فقد تربينا في مجتمع قائم على التخويف والترهيب، وكأن الأمر قد استبطن، استبطنا وولينا كانديروا الحدود ديال العراقيل أو نديرو الحد لراسنا، دايرين des barriéres لراسنا بلا ما انتظرو تكون شي سلطة فعلية، منك لنفسك انت كادير الحد، بحيث لا تعبر ولا تقول رأيك بشكل صريح، لقد تربينا في مجتمع التخويف، ومسألة أن لا تقول رأيك، وبالتالي حتى عندما تريد أن تقول رأيك هناك تخوف.

تطورات حرية التعبير في المغرب

07 أبريل 2024

حرية الرأي والتعبير في الفضاء الافتراضي: تحديات وضوابط

في مقالة نُشرت بتاريخ 7 أبريل 2024 على موقع "صوت المغرب"، يناقش تقرير بعنوان "حرية الرأي والتعبير في الفضاء الافتراضي... بين القيود والضوابط" التحديات والضوابط المتعلقة بحرية التعبير في وسائل التواصل الاجتماعي. يُسلط الضوء على أن هذه المنصات أصبحت جزءًا لا يتجزأ من المشهد الإعلامي، مُشددًا على أن حرية التعبير هي حق أساسي محمي بموجب العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والدستور المغربي لعام 2011. ومع ذلك، يواجه الصحفيون والمدونون تحديات تتعلق بالقيود المفروضة عليهم من قِبل المؤسسات الإعلامية. يُبرز التقرير آراء خبراء مثل ماجدة أيت لكتاوي وعبد الرحمان علال، الذين يشيرون إلى التوازن بين حرية التعبير والالتزام بالأخلاقيات المهنية، بالإضافة إلى الحاجة لتعزيز الضمانات القانونية لحماية الصحفيين من التهديدات والمضايقات، مع التركيز على حماية الصحافيات والنوع الاجتماعي.

25 أبريل 2024

"المنظومة الإعلامية المغربية: قيود تشريعية وسياسية واقتصادية لمأسسة الولاء"

نشر مركز الجزيرة للدراسات دراسة أعدها الأستاذ محمد كريم بوخصاص، كاتب صحافي وباحث في علوم الاتصال والإعلام، تستعرض سمات وخصائص المنظومة الإعلامية في المغرب بين عامي 2011 و2023. تحلل الدراسة العلاقة بين الإعلام والنظام السياسي، مشيرة إلى أن التشريعات اللاحقة لدستور 2011 لم تحدث تغييرًا جوهريًا. تؤكد الدراسة أن القيود السياسية والاقتصادية تؤثر على جودة المحتوى الصحافي، وأن تعزيز حرية الصحافة يتطلب بيئة تشريعية مؤثرة واستقلالية مؤسساتية ونموذجًا اقتصاديًا شفافًا. فرغم حجم التشريعات، تظل هناك تحديات تعيق الصحافيين عن أداء وظائفهم بحرية.

29 أبريل 2024

المنتدى المغربي للإعلام الجماعي يناقش وسائل الإعلام الجديدة في اليوم العالمي لحرية الصحافة

نظم منتدى بدائل المغرب (FMAS) عبر قطبه الإعلامي E-Joussour، بالشراكة مع DW Akademie، الدورة الثانية للمنتدى المغربي للإعلام الجمعوي (FMMAC) في بوزنيقة من 3 إلى 5 مايو 2024، تحت شعار "وسائل الإعلام الجديدة، رافعة للتعددية الإعلامية ولحرية التعبير". هدف المنتدى إلى مناقشة تعزيز حرية التعبير والتعددية الإعلامية في المغرب مع التركيز على الإنتاج والنشر الرقمي. شملت الفعاليات جلسات لمناقشة التحديات القانونية والاقتصادية وورشات لتعميق النقاش حول دعم حرية التعبير والديمقراطية في المشهد الإعلامي. نظم المنتدى في إطار مشروع LibEX لدعم الإعلام الجمعوي وحرية التعبير في المغرب.

تطورات حرية التعبير في المغرب - تتمة -

03 ماي 2024

المغرب يحقق تقدماً في مجال حرية الصحافة وفق تقرير مراسلون بلا حدود لعام 2024

أصدرت منظمة "مراسلون بلا حدود" المؤشر السنوي لحرية الصحافة العالمي لعام 2024، الذي يقيم حالة حرية الصحافة في 180 دولة ومنطقة سنويًا. وبناءً على نتائج المؤشر، تم تصنيف 36 دولة ضمن فئة "خطير جدًا" و "صعب" في 49 دولة، "إشكالي" في 50 دولة، و"جيد" أو "جيد نوعًا ما" في 45 دولة.

وفي هذا السياق، قفز المغرب 15 مركزًا في التصنيف الجديد لوضعية الصحافة على المستوى العالمي لعام 2024، ليحتل بذلك المرتبة 129 مقارنة بالمرتبة 144 في التصنيف السابق لعام 2023.

على الرغم من ارتفاع المغرب في المؤشر السياسي فقط (المرتبة 129)، إلا أن ذلك يرجع أساسًا إلى عدم وقوع اعتقالات جديدة. ومع ذلك، لا يمكن أن يقلل هذا من خطورة القمع المتواصل الذي يواجهه الفاعلون الإعلاميون، والذي يتجلى في شكل الملاحقات القضائية بشكل أساسي.

وختم التقرير بالتأكيد على أهمية حرية الصحافة في دعم المجتمعات الديمقراطية وحقوق الإنسان، مشيرًا إلى أن التحسن الذي شهدته المغرب يمكن أن يكون مثالًا يلهم الدول الأخرى في المنطقة لتعزيز التزاماتها تجاه حرية الصحافة والتعبير.

06 ماي 2024

مؤتمر إقليمي في الرباط يناقش دور الإعلام في تعزيز الوعي البيئي

تم عقد مؤتمر إقليمي في الرباط حول دور الإعلام في تعزيز الوعي البيئي، بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة 2024، بمشاركة مسؤولين حكوميين وخبراء وصحفيين. تم التأكيد على أهمية توفير معلومات موثوقة حول التحديات البيئية ودور الإعلام في ذلك. تحدث المشاركون عن ضرورة تعزيز القدرات الإعلامية وحماية الصحفيين المنخرطين في تغطية القضايا البيئية وتعزيز التنمية المستدامة.

تناول المؤتمر أيضًا التحديات التي تواجه الصحافة في تغطية التغيرات المناخية والكوارث البيئية، مع التركيز على دور الإعلام في نشر المعرفة وتوجيه الجمهور نحو سلوكيات تحافظ على البيئة. كما أكد المشاركون على أهمية تحسين مستوى المعرفة البيئية لدى الجمهور، ودعم الصحافة البيئية وتوفير الموارد الضرورية لتطويرها.

لمحة عن نتائج الدراسة الميدانية - الجزء الثالث

محور الحق في الحصول على المعلومات

مصادر الحصول على المعلومات وثقة المواطنين

هناك تفضيلات متنوعة للمواطنين المغاربة في المصادر الموثوق بها للحصول على الأخبار. يُفضل 33% القنوات الفضائية، ويأتي الإنترنت بنسبة 18%. القنوات الإذاعية والبلاغات الحكومية تحظى بنسبة 14% و 13% على التوالي، بينما تثق نسبة أقل في الصحف الإلكترونية والصحف الورقية.

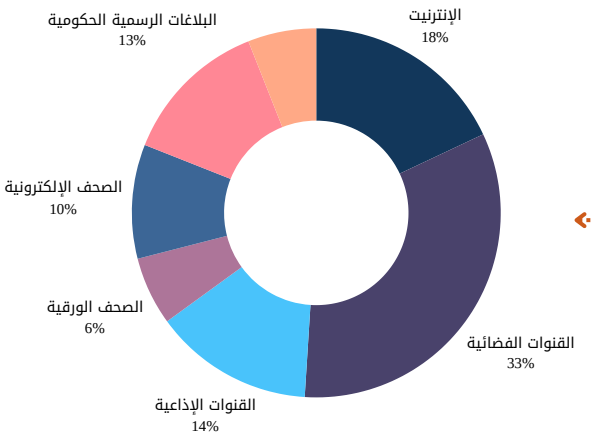

درجة الثقة في البلاغات الحكومية الرسمية

توضح النتائج مستوى عالٍ نسبيًا من الثقة في البلاغات الحكومية الرسمية في المغرب، حيث أعطى 32% أعلى درجة ثقة (5/5)، مما يدل على قاعدة قوية من الناس يرون المعلومات الحكومية موثوقة، بينما أعطى 30% درجة ثقة عالية (4/5). تعكس نسبة 26% ثقة متوسطة (3/5)، في حين أظهرت 10% عدم ثقة نسبية (2/5). فقط 2% أعطوا أدنى درجة ثقة (1/5).

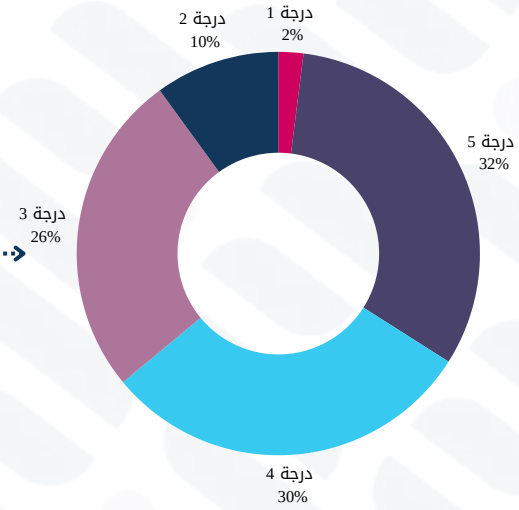

الثقة في المعلومات التي تنشرها الحكومة

تظهر النتائج مستويات متباينة من الثقة في المعلومات الحكومية بالمغرب. حيث يثق 48% في تلك المعلومات، و16% يعبرون عن ثقة تامة، و29% يظهرون عدم الثقة. وهناك أيضا نسبة صغيرة ليس لديها رأي محدد.

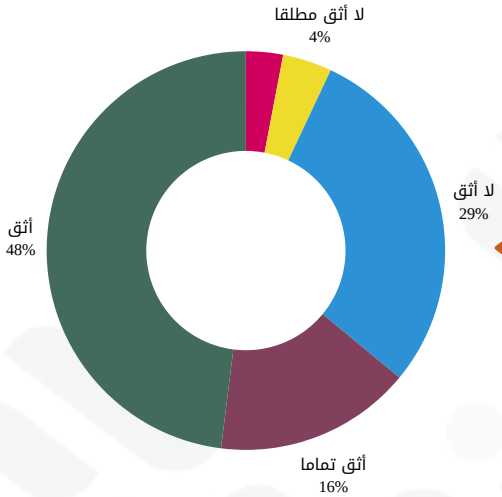

في الاقتباس التالي، يتحدث أحد الباحثين المشاركين في المقابلات النوعية عن تصوره عن الحق في الولوج إلى المعلومة:

> الحق في الولوج إلى المعلومة، أول فكرة تبادرت إلى ذهني، هي أن أقوم بضغطة زر على الأنترنيت لأحصل على المعلومة. أو ألا يتم حجب أية معلومة. هذه هي أول فكرة تبادرت إلى ذهني، يمكن أن يتعلق الأمر بأمر مختلف لكن هذا هو أول ما تبادر إلى ذهني.

التطورات بشأن الحق في الحصول على المعلومات

19 أبريل 2024

ندوة حول "حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والحق في الولوج إلى المعلومة بالمغرب"

نظمت اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي ولجنة الحق في الحصول على المعلومات، اليوم الجمعة بالرباط، ندوة حول موضوع "حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والحق في الولوج إلى المعلومة بالمغرب".

وتطرقت الندوة، الموجهة إلى الصحافيين ومختلف وسائل الإعلام، إلى مجموعة من المواضيع المرتبطة، على وجه الخصوص، بالقانون رقم 08-09 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، والقانون رقم 13-31 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، بالإضافة إلى المهام التي تضطلع بها اللجنتان ودورهما في ضمان احترام الحياة الخاصة للمواطنين في سياق تطبعه موجة رقمنة قوية.

وسجل أن الفصل 24 من الدستور المتعلق بالحياة الخاصة، وكذا الفصل 25 المتعلق بالحق في الولوج إلى المعلومة، يستحضران هذين النظامين القيمين، مشيرا في هذا الصدد إلى دور الإعلام في إطلاع المجتمع على هذين النظامين .

وشكل اللقاء أيضا فرصة للاطلاع على برامج "داتا ثقة " التي أطلقتها اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي وذلك بهدف حماية المواطن المغربي في إطار المنظومة الرقمية وتعزيز تدابير حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، و"أنفو - ثقة" الذي أطلقته لجنة الحق في الحصول على المعلومات لمكافحة "الأخبار الزائفة ".

25 أبريل 2024

تقرير "تطبيق الحق في الوصول إلى المعلومات مؤشر الحد الأدنى من البيانات الخاصة بالبرلمان"

أصدرت طفرة تقرير "تطبيق الحق في الوصول إلى المعلومات مؤشر الحد الأدنى من البيانات الخاصة بالبرلمان" والذي يقيم مدى امتثال موقع مجلس النواب الرسمي للإطار القانوني لحق الوصول إلى المعلومات.

يوفر التقرير صورة شاملة عن المعلومات المنشورة وغير المنشورة من طرف المجلس، بالإضافة إلى تقييم جودة وصيغة تقديم هذه المعلومات. كما يقارن التقرير بين الممارسات الفضلى في برلمانات البلدان الأخرى لتعزيز نشر البيانات البرلمانية.

تبين تقرير "تطبيق الحق في الوصول إلى المعلومات مؤشر الحد الأدنى من البيانات الخاصة بالبرلمان" لسنة 2023 نقصًا في المعلومات الأساسية المطلوبة وفقًا للتشريعات الوطنية، مثل بيانات الاتصال بالموظفين والنواب والنائبات، ومعلومات السير الذاتية.

22 أبريل 2024

تعزيز الوصول الى المعلومات: تبادل وجهات النظر الإقليمية الأورومتوسطية

في إطار الجهود الرامية الى تعزيز الحكامة وضمان الحق في الحصول على المعلومات، نظم قسم التعاون
من أجل حرية التحبير للمجس الأوروبي، بشراكة مع لجنة الحق في الحصول على المعلومات بالمغرب، ندوة إقليمية تحت عنوان: "مقاربات أورو-متوسطية للوصول الى المعلومات".

هذه الندوة، البي جمعت ممثلين مؤسساتيين من كل من المغرب وتونس ولبنان وإيرلندا وإسبانيا والبرتغال
وصربيا ومقدونيا الشمالية واليونان، شكلت مجالا للحوار وتقاسم الممارسات الفضلى بين البلدان النظيرة، وفرصة للتعرف الى معايير المجلس الأوروبي، ولاسيما الاتفاقية المتعلقة بحق الحصول على الوثائق الرسمية (اتفاقية ترومسو).

تخللت الندوة مناقشات مستفيضة ومثمرة حول دراسات حالة مع خبراء المجلس الأوروبي، الذين أسهموا بتوصيات من أجل إنجاز دراسة مقارنة حول أداء مؤشرات التقييم الذاتي للسلطات المعنية وحول
تحسين آليات وأدوات تيسير الحصول على المعلومات في بلدان منطقة جنوب المتوسط (المغرب وتونس ولبنان) وي البلدان الأوروبية.

يندرج تنظيم هذه الندوة الإقليمية في إطار مشروع "حرية التعبير، التعددية الإعلامية والحصول على المعلومات" باعتباره أحد مكونات برنامج جنوب 5 وهو مبادرة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي والمجلس الأوروبي.

النشرة الربعية الثانية

حول حرية التعبير والوصول إلى المعلومات في المغرب

أبريل - يونيو 2024

المعهد المغربي لتحليل السياسات

الشقة 5، العمارة 5، الطابق الأول، زنقة فجيج، حي حسان 10020 الرباط
contact@mipa.institute
https://mipa.institute/
+212 5 37 262 602

SUIVEZ NOUS !
@MIPAInstitute